على هامش الصراحة

عن وظائف الجامعات.. واسط أنموذجاً

■ إحسان شمران الياسري

الى وقت قريب، كانت المؤسسات التعليمية تفتقر الى الارادة لتنوير محيطها، وظلت تمارس وظيفتها التقليدية في إدامة منظومة التعليم ومعالجة (المدخلات) لتقديم (المخرجات) الى المجتمع. وليس هذا بالشأن الهيّن، او قليل الاهمية.. فلولا هذا المسار المشرّف لجامعات العراق وبقية مؤسساته التعليمية، لصدقت علينا حسابات الذين وفدوا الينا، من الامريكان وبقية القوى الدولية، إذ عقدوا الفكر على إننا من بقايا القرون الوسطى، ومن شاكلة فعندما يشارك رئيس جامعة، مثل جامعة واسط، في مهرجان شعري، او في تكريم شخصية وطنية، ليس لأنه يرغب بالاستمتاع بهذا الحضور، رغم إنه معني بهذا الجانب، ولكنه يدعنا نعتقد بان جامعة واسط حاضرة في هذه الفعالية، وان حضورها مؤتلف تماماً مع وظيفتها..

وحتى الممارسات الرائدة من نمَط الذهاب الى جامعة أخرى لإجراء مناقشة اطاريح الطلبة فيها، او استضافة مناقشات اطاريح طلبة تلك الجامعات لديها، هي ممارسات تُمهّد لولاية من نوع معين للجامعة على النشاط العلمي، فالثقافي، وحتى الفني... فالورش التي يمكن أن تتبنى الجامعات استضافتها مؤسسات فنية او بحثية، هي في الواقع جزء من الجناح المترامي المدى للجامعة.. وهي أفضليات يتكئ عليها المجتمع، عندما يرى إن شمسه المأمولة تنحجب وراء غيوم لا يرضاها. شعوب أخرى (لا نريد اليوم الاشارة اليها، رغم انهم كانوا يحاولون مقارنتنا ومقاربتنا بهم)..

فلولا تلك المنارات العالية، لما وجدنا في بلاد النهرين من يتصدى لبناء الدولة التي أنشئت على نمط جديد بعد عام ١٩٢٠..

وحتى المجالس التي رفدت امتنا العراقية بخيرة المتنّورين والمُحدثين، كانت بواكيرا لنشوء المؤسسة التعليمية بمفهومها الحديث، أو كانت حواضن الفكر التي حَضرت (الطبيخ) العراقي المجيد، الذي انتج اسلافنا، ثم انتجنا، وها نحن نوّرثها لأولادنا بعون الله تعالى.

وبعد أن أدت المؤسسات التعليمية وظيفتها التقليدية، بدأ بعضها بممارسة تجربة الاتصال بالمجتمع، في عملية تمديد لأجنحتها التنويرية لتجتاز الوظيفة التعليمية المتأصلة في العقيدة المجردة لها، الى وظيفة القلب النابض والمركز المشع.

فها نحن اليوم نتشارك مع الجامعات في احتفالاتنا الشعرية، وفي مهرجاناتنا الاقتصادية، وفي استذكاراتنا لرموز وطنية وثقافية وسياسية، بل وفي تكريمهم والاحتفاء بهم.

وليس في هذا من نمط تقليدي، قد يقول قائل عنه (انها وظيفتها، فلماذا التذكير؟!)، بل هي قفزة في حضن المجتمع الذي ينظر الى الابتكار على إنه جزء من سعادة مأمولة، ومن تفاؤل لابد منه.

إن جامعة واسط، وجامعات أخرى، تبعث فينا الأمل على ولادة مشروع وطني كبير، تمتد الجامعة فيه الى حيث يكون المجتمع جزءا منه، فيما تقود هي المجتمع، ومشروعه وتطلعاته..

إيضـــــاح

العزيز السيد إحسان شمران الياسري المحترم

تحية حارة

نشرت جريدة المدى، في عددها الصادر في ١ حزيران ٢٠١١، تعليقاً بعنوان " التأميم " موقعاً باسمك الكريم. ومما جاء فيه هو الاشارة بصورة سلبية وتشاؤمية، من قبل فقيدنا الغالي أبو كاطع، الوالد العزيز، بخصوص ما أعلن في مثل هذا اليوم من عام ١٩٧٢عن قرارات، اتخذتها السلطة الحاكمة آنذاك، سميت زوراً بأنها تأميم للنفط خلافاً لواقعها. وأن وراء ذلك الموقف السلبي للوالد ليس ما أوحى به التعليق، عن زيادة كبيرة متوقعة لعائدات الحكومة، بل إدراكه ووعيه لحقيقة القرار كونه قرار بإلغاء عقود ينتهي مفعولها عام ١٩٧٧ وليس تأميماً للنفط الذي حققه قانون ٨٠ لعام ١٩٦١ والذي يحمل توقيع قائد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ الشهيد عبد الكريم قاسم.

أوضح الصورة بشيء من التفصيل قضية النفط في العراق

أولاً.. بعد احتلال انكلترا العراق وتنصيبها حكومة خاضعة لها عقدت شركات النفط الغربية اتفاقية مع الحكومة العراقية يكون بموجبها استغلال الثروات النفطية في جميع الأراضي العراقية، وبكل طبقاتها الجيولوجية، حكراً للشركات لمدة تسعة وتسعين عاماً، وهذا يعني أن الشركات، هي المالك الحقيقي طيلة المدة المذكورة ، وليس الحكومة العراقية. ولغرض تنظيم العلاقة بين الشركات والحكومة العراقية أبرمت عقود شراكة لتوزيع الأرباح مناصفة ومنها العقود المبرمة عام ١٩٥٢، ولمدة خمسة وعشرون عاماً أي تنتهي في عام ١٩٧٧.

ثانياً.. في عام ١٩٦١، وبعد فشل مفاوضات الحكومة العراقية مع الشركات النفطية لتعديل الاتفاقيات المجحفة، وبهدف استعادة السيادة الوطنية على ثروات العراق، أصدرت الحكومة العراقية قانوناً حمل الرقم ٨٠، ألغت بموجبه امتيازات الشركات النفطية وحصرت نشاطها فقط ضمن طبقات الأرض المستغلة فعلاً قبل صدور القانون وحتى انتهاء فترة العقود، أي حتى عام ١٩٧٧.

علماً أن مساحة الأراضي المستغلة حتى ذلك الحين تشكل أقل من نصف من واحد بالمئة من مجموع الأراضي العراقية. وهذا يعني استعادة الحكومة العراقية سيادتها على ثرواتها النفطية، وهو التأميم الحقيقي لها.

ثالثاً.. في ١حزيران عام ١٩٧٢ أصدرت السلطة الحاكمة آنذاك وهي سلطة يمين البعث، قراراً بإلغاء عقود المشاركة قبل موعد انتهائها بخمس سنوات وأسمته زوراً قراراً بالتأميم!

كان وراء إصدار هذا القرار دوافع سياسية بحتة هدفها الرئيسي تبييض صورة السلطة الحاكمة آنذاك والتي كانت تعاني من شكوك الناس في طبيعتها وفي هويتها الوطنية، على الأقل ببعض من رموزها، كونها سلطة ولدت بانقلاب عسكري دعمته أجهزة المخابرات الغربية وبمشاركة من بعض عملائها المعروفين وذلك في ١٧/تموز/ عام ١٩٦٨.

ولهذا طبل وزمر للقرار وصور وكأنه التأميم الحقيقي،في حين أن صدور القرار مبكراً أصبح مبرراً قانونياً للشركات للتنصل من التزاماتها الواردة في العقود وبالأخص ما يتعلق منها بتسليم الحقول والمعدات وتأهيلها قبل التسليم بحجة خرق الحكومة للاتفاقية!

مع المودة والتقدير

بغداد في ٢٠١١/٦/٥

■ فراس الحمداني

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

قـــراءة النـصـوص وفلسـفـة الـدلالـة

هل تقرأ النصوص وتستخلص دلالاتها اعتباطاً وبالمصادفة المحضة،أم أن القراءات جميعها تتكئ على رؤى أعمق ؟ هل تتحدد معالم النظام اللغوي – أي نظام كان – دون فلسفة في التحليل وعقل في التركيب،مهما اختلفت زوايا رصد النظم اللغوية، ومهما اختلف الاجتهاد في وصفها ؟ هل تأتي قواعد الدلالة بريئة، دون رؤية وجودية وتفسير فلسفي لعقد الدلالة ومسوغ صيرورتها ؟

في الجواب نقول مع كثيرين غيرنا: كلا ، ومن ثم سنسافر مع قواعد الدلالة وتفسير النصوص إلى أعماق الرؤى،التي تقف خلف هذا التفسير ، والى المسوغات التي اتكأ عليها البحث التحليلي اللغوي، وستعيننا هذه الرحلة على التماس المباشر مع تجربة الباحثين، الذين يسافرون بطبيعة الحال سالكين المسير المعاكس لمسير سفرنا،إذ ينطلقون من هذه الرؤى والمسوغات الفلسفية. ليحدّدوا قواعد الدلالة أو يركنوا إلى عدم التحديد في ظل فضاءاتهم اللغوية، التي اختاروها أو التي كانت قدرهم.

- الجزء الاول -

(١)

فهم النصوص لا يتحدد بمعادلة منطقية،ولم يجدول بجدول رياضي .. ،ومن ثم لا يجوز أن نستهلك جهداً حول نهائية فهم النص والفهم المطلق،فنزيّف مقولة تتناقض مع ذاتها،إذ النص والدلالة لا تخضع لبرهان بالمعنى المنطقي والرياضي. ونهائية الفهم وخيلاء الفهم المطلق الدائم لدلالات النصوص اللغوية يتطلب أن تخضع النصوص ودلالاتها لبرهان منطقي،يستحيل معه أن تكون الصورة على خلاف مقتضاه ،أي أن يتم استنتاج الدلالة وفهم النص من خلال قياس منطقي تصدق نتائجه بالضرورة ،وهذا هو معنى النهائية والإطلاق في فهم النص،حيث تأباه اللغة بنصوصها ودلالتها وهو غثيان فاسد:

(ومما يجب ضبطه في هذا الباب أن كل حكم يجب في العقل وجوباً حتى لا يجوز خلافه،فإضافته إلى دلالة اللغة وجعله مشروطا فيها محال؛ لان اللغة تجري مجرى العلامات والسمات،ولا معنى للعلامة والسمة حتى يحتمل الشيء ما جعلت العلامة دليلاً عليه وخلافه).

لكن هذه اللغة التي لا تفهم ولا تستل دلالاتها في إطار الضرورات المنطقية والفلسفية هي ذاتها أداتنا في فهم هذه الضرورات وحدودها،سواء في واقع الفكر والذهن الإنساني أم في واقع الوجود الموضوعي الكائن خلف الذهن (أيا كان مذهبنا في تفسير هذا الواقع)،ببركة لغتنا ونظامها وفضاءاتها،بدوالها ورموزها نصوغ نظرية المنطق ونسطر قواعده ،ونتفهم الاستنباط الرياضي الحاسم والنهائي..

إنها اللغة سر المعرفة ولغز من الغاز الوجود ،حسبه بعضهم سر الأسرار ولغز الألغاز!. نريد أن نسافر مع هذا السر ما أمكننا السفر،باحثين بجد في ضوء الأسئلة التي يطرحها عصرنا. لكن هاجسنا الأكبر في هذا البحث أن نتعرف على الجهد المتراكم المعزول أو المنكفئ،الذي بذل عبر القرنين الماضيين في حجرات مدارس النجف الأشرف،وما زال جزء كبير منه مطبوعا على الحجر ،وجله لا يزال في حجرات هذه المدارس محجوبا عن رؤية جل الباحثين والمهتمين المعاصرين بالنص والتأويل وهرمونتيك الوجود والمعرفة والدلالة.

هذا الجهد يمثل غاية في التحليل والعمق،ويتكئ على رؤى بطبيعة الحال،ويحتل مساحة واسعة في المعرفة الدينية على هدي دروس وأبحاث علماء أصول الفقه الإمامي الحديث. أجل إنه جهد جليل مهما كان الموقف من تقييمه،ومهما اختلفت الرؤى حول صدق مقولاته أو جدوى أبحاثه في عملية الاستنباط الفقهي،وهو فريد أيضا فرادة ما توفر عليه أصحابه من حرية في الرأي،وما ورثوه من تراث عقلي تنوعت آفاقه وتعددت مصادره.

وبغية أن نخلص بشكل سليم إلى وصف وتأويل وتقويم هذا الجهد علينا أن نستشرف الهرم من قمته، فنبدأ مع بحوث الدلالة (أو ما يطلق عليه مدرسيا مباحث الألفاظ) في علم أصول الفقه، لنقرأ المواقف التي خلص إليها علماء أصول الفقه في تفسير الدلالة، فنستبصر أعمدة وأركان هذا التفسير ونتدرج مع الهرم إلى قواعده وأوتاده، حيث منطلقات التفسير وأدوات الأصوليين ورؤاهم التي رسمت القواعد،فنلقي الضوء على الأوتاد الوجودية والمعرفية وقواعد المنهج،التي شيدت هرم الدلالة وقراءة النصوص في علم أصول الفقه الحديث .. هكذا سنمضي عمودياً في تعاملنا مع موضوع البحث.

لكن هناك آفاقا لا يصح إغفالها، وهي من صميم البحث الذي نزمع على ولوجه، فنحن نعرف أن جهود ومعطيات مدرسة النجف الحديثة لم تؤسس على فراغ، فقد تواصلت دون قطيعة تأريخية مع ماضي أبحاث الدلالة، الذي تمثل بأبحاث علماء اللغة من نحاة وبلاغيين، وبأبحاث المتكلمين والحكماء الذين قاربوا هذه الأبحاث،وكانت لهم آراء ونظريات، أثرّت على مسار البحث في علم أصول الفقه قديما وحديثا.

أعتقد أن الإبداع المعرفي حيث يكون هناك إبداع يتطلب فضاءً جديداً، يبصر من خلاله المبدعون ما لم يبصره غيرهم ،وهذا ما أفهمه من القطيعة المعرفية (الابستمولوجية)،غير أن هذا الفضاء لا يمكن أن يفهم وأنت تقتطعه من تاريخه.

لقد أكدت في دراسات سابقة ومنذ عشرين عاما أهمية قراءة تاريخ نمو المعرفة ، ومتابعة حلقات التطور المعرفي ، حيث تتيح لنا هذه القراءة وضع الأفكار في إطارها السليم، والوقوف بوضوح على مسوغاتها ومرتكزاتها وأصولها.

ثم هناك أفق آخر، ذلك أن قراءتنا سوف لا تكون ولا يصح أن تكون مطلة من التاريخ، بل لابد من أن تطل على التاريخ وتعاصر أسئلة الراهن وتطل على المستقبل. والمتابعون يعرفون ماذا يعني البحث في الدلالة في ظل أسئلة العصر وإشكاليات مدارس الفكر، نعرف ماذا يطرحه التأويل المعرفي وهرمونتيك المعرفة والدلالة والوجود من أسئلة .. ونعرف حجم الفوضى التي تسوّد بها الأوراق،وتربك الحوار والتفاهم،بل توظف أحيانا كثيرة في تحدي المعرفة الدينية،بل تحدي النمو المعرفي أحيانا أخرى. من هنا يتوجب على بحثنا الماثل أمام القارئ أن يكون معاصرا، وأن يقارب البحث الدلالي الأصولي في ضوء إشكاليات العصر وأسئلته. على أن نسعى إلى إيضاح ما يلفه الغموض من هذه الإشكاليات، جراء القراءات المرتجلة والمسيئة، وأن نرتكز إلى فهم منظم حتى لدعوى الفوضى المعرفية، فالتشتت المعرفي والتشظي الوجودي لا يمكن أن يفهم بتشتت معرفي وقراءة فوضوية،إذ سوف يستحيل في ضوئها الفهم!. نتوخى الفهم، ومن هنا ستأتي متابعتنا ذات طابع نقدي، ولا تقتصر على الوصف والتفسير، بل تقف عند التعليل والتحليل وسوف يكون لها موقف. نعم، موقف يحدد خيارات الباحث، الذي توخّى ويتوخّى أن تكون خياراته قائمة على أساس اجتهاد قد يحكم عليه باستبدال النماذج الإرشادية، والنظر إلى موضوع البحث عبر كوى جديدة وفضاءات مستحدثة، لكن هذا الطموح الاجتهادي لا يحتل مكانه في تاريخ المعرفة ما لم يؤسس على معرفة بالتراث تحترم بجد اجتهادات السلف، وتقيّم بناءها على هدي دعائم معرفية ورؤى وجودية.

لقد صادرنا في هذه المقدمة على حقيقتين من الخطورة بمكان، الأوّلى: إننا لا نستطيع أن نفهم الدلالة إلا في إطار الاحتمال، ولا يصح أن نتوخاها في إطار الضرورات والاستحالات العقلية، التي يفرضها المنطق وقواعد الحكمة العتيدة. والثانية: إن البحث في الدلالة يهتدي بدليل، ويقيم رؤيته على أساس معايير أوسع وأعمق تضرب في تخوم نظريتي المعرفة والوجود. وبحكم أن رسالتنا في هذه الدراسات هي الوضوح والإيضاح والفهم، ينبغي علينا أن نوضح ما أمكن هاتين المصادرتين في هذا التقديم.

الدلالة تستعصي على الإطلاقية:

الإطلاق هنا لا يعني التقييد، الإطلاق مقابل التقييد، الذي يسمح بالتمسك بعموم الدلالة، كما ذكر الأصوليون. بل يراد بالاطلاقية الفهم المطلق مقابل الفهم النسبي،أي الفهم الذي يحكم العقل باستحالة نقيضه وتعذر ضده. واللغة كيان وصيرورة للمواضعة البشرية وحاجات الاجتماع الإنساني خط في وجودها،وليست حقائق مجردة ووقائع وجودية لا تنالها يد الجعل والاعتبار، ومن ثم فقواعد الاستحالة والضرورة، التي تتلاءم مع حقائق المعرفة المجردة ووقائع الوجود المفارق للاعتبار والتواضع الإنساني لا تنطبق على اللغة ونظامها ودلالاتها. هكذا ننظر إلى اللغة وصيرورتها الوجودية، غير أننا وفي أثناء كتابة هذا البحث المشفوعة بالقراءة والمتابعة وقفنا على نص لعبد القاهر الجرجاني يؤيد وجهة نظرنا، فأثبتناه في ذيل النص المتقدم. لكن النتيجة التي اتفقنا مع الجرجاني عليها انطلقت من منطلقين مختلفين، لكنهما غير متعارضين، بل متكاملان.

لقد نظر الجرجاني إلى موضوع البحث من طبيعة اللغة بوصفها علامات ودوال، والعلامات والدوال الجعلية لا يستدل بها على حقائق الوجود بالضرورة والحتم،ومن ثم لا تناقض في قدرتها على الدلالة على الشيء وضده،ومثله،بل حتى نقيضه كما هو واقع الدوال اللغوية.

أما نحن فقد أقمنا رؤيتنا على أساس نظرة وجودية معرفية إلى اللغة ودلالاتها،فاللغة صيرورة لها مع الاعتبار صلة،ولها كينونتها المغايرة لطبيعة ما تدل عليه، والقانون في المعرفة يقرر عدم صحة الخلط بين قضايا الاعتبار والمواضعة وبين قضايا الواقع وحقائق الوجود،فالدلالة اللغوية لا يصار إليها بحكم قوانين التناقض وأحكام العلية بمفهومها الوجودي، بل تقوم الدلالة على أساس التواضع والاتفاق،ومن ثم لا يحكم قواعد التواضع والاتفاق قانون وجودي مفارق، بل اللغة تخلق قوانينها ، وتشيد نظامها الدلالي وتستحدثه،دون ضرورات منطقية أو فلسفية.

العلامات والدوال لا تسوقك بالضرورة العقلية إلى خيار واحد، نعم قد يكون هناك نص محكم لم تتشابه دلالاته، لكن إحكامه لا يستمد وجوده من قوانين الوجود المنطقية والفلسفية، وإنما يساق إليه المتلقي بحكم التوافق العام والثبات النسبي للغة،لا من ضرورة وجودية أو استحالة معرفية أو دوام أزلي للدلالات اللغوية. فالاحتمال المخالف في النصوص المحكمة لا يلغيه العقل بحكم قوانين المنطق،بل يلغيه العقل المعرفي بحكم مقاييس الاستحسان والاستقباح اللغوية ،لتوافق الجماعة وتواضع الاجتماع الإنساني حظ وافر فيها،وهي مقاييس نسبية،غير مطلقة لإطلاق حقائق المنطق وقوانين العقل المحض.

من هنا يظهر وجه عدم إمكان إن تتحمل دلالات اللغة شروط قوانين العقل وأحكام الواقع،لأن في ذلك إلغاء لهوية اللغة وصيرورتها الاعتبارية،فالدوال والعلامات الجعلية لا تحتمل قوانين ما تشير إليه وتدل عليه،ما دامت محض علامات ودوال. نعم،إذا كانت الدوال والعلامات من جنس الوجود الواقعي، وليست متمحضة في الدلالية والعلامة إلى الأشياء،أمكن أن تتوفر في دلاليتها على أحكام المنطق وقوانين الوجود،وان تشير إلى مدلولها بالضرورة، وهذه الملاحظة الأخيرة تنقلنا إلى أعماق البحث في الوجود اللغوي وقدرته على التلون والتعبير عن المعاني، وتجاوز هذا الوجود الاعتباري لذاته،والتكيف مع المعاني المحكومة بالضرورات المنطقية والتعبير عنها!.

ستالين

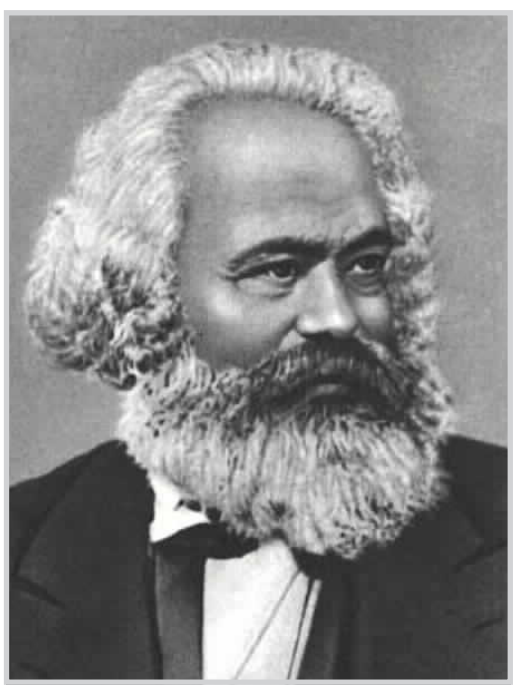
ماركس

اقتناص الدلالة يقوم على رؤية أعمق:

حينما يقرر أي باحث قواعد للدلالة،وحينما يسطر القارئ رؤيته للنص وفهمه،فهو ينطلق في قواعده وقراءته من رؤية أعمق من مجرد تحديد قواعد الدلالة، فالذين يقررون أن هناك دلالات التزامية مخالفة لمفهوم النص، ويشرعون دلالات "مفاهيم المخالفة" لا يقرون ذلك على مجرد استئناس لغوي أو استحسان دلالي مرتجل،بل ذهبوا إلى ذلك في ضوء رؤية وجودية لطبيعة اللغة وطبيعة العلاقات اللغوية الرابطة بين محمولات القضايا وموضوعاتها. نعم،فتفسير قدرة اللغة على تنوع الدلالات، وتنويع مستوى الدلالة، والاستقرار أو عدم الاستقرار على دلالة أولية، ودلالات ثانوية، أو الذين ذهبوا إلى تقرير أصالة "عدم النقل" استندوا إلى رؤية فوق قضية تفسير وتحليل المجاز والقول باستصحاب القديم لقدمه، بل ركنوا إلى مفهوم الثبات النسبي في اللغة،ومفهوم الاعتبار والمواضعة وغيرها من اسس،تعبّر عن رؤية وجودية ومعرفية أعمق من فتوى الحقيقة والمجاز وأصالة الحقيقة أو أصالة عدم النقل، وغيرها من مواقف دلالية انتهى إليها الباحثون. لا نريد أن نستعجل الأمثلة التي هي صميم ما سنتناوله في هذه الدراسات. إنما أردنا إن نشير إلى حقيقة صادرنا عليها، ولعلها من الحقائق التي يتفق عليها جل الباحثين والمحققين في علم اللغة وفلسفة الدلالة. وسيكون القادم من البحث دليلا جليا على صحة ما قلناه وسلامة المنهج الذي اعتمدناه.

سنتابع البحث الأصولي في فقرات ما سندرسه من بحوث "الدلالة" وهذا يعني أننا سنبدأ من بحث "الوضع"،وهو ما بدأ به الأصوليون واستهلوا به أبحاثهم فيما عُرف بـ"الدلالة اللفظية"،التي يركن إليها الفقه في اكتشاف الشريعة وأحكامها. وسنجد عبر بحث "الوضع"،كيف نظر الأصوليون إلى اللغة،وما هي الدلالة ،وعلى أي مقاييس يتم تصنيف الدلالات ودور العقل الإنساني في الفضاء اللغوي،وأين تحكم الاعتباطية أو ضرورات التواصل الإنساني في نشأة الدلالة وتوظيف اللغة. سأعمد على الإبقاء على عناوين الأبحاث التي جاءت في سياق الدراسات الأصولية،لنقرأ مضمونها،ثم نتحرى وضعها في سياقها المعاصر لتأخذ عنوانها في ضوء المصطلح الحديث. دون أن نحمّل البحث الأصولي ما لا يتحمل،فنفجر اكتشافات مصطنعة،وننسب لأسلافنا مواكبتهم أو سبقهم لإبداعات العالم الحديث،فنحن لسنا مسكونين بسوسير،وشتراوس،وهيدجر،وألي وت،وشالاماخر،فنحن رجال وهم رجال،وليس نقصا في أسلافنا إذا قالوا ما يختلف مع هؤلاء،أو إذا لم يقاربوا ما انتهى إليه المحدثون،إذ المطلوب أن نقرأهم – ما أمكن – دون افتئات،إما إبداع الفضاءات وفتح الكوى والاجتهاد في الرأي فثقتنا كبيرة أن عروقنا لا ينقصها ما توفر عليه الآخر !.

ويحملنا هذا السياق على إثارة قضية منهجية أساسية،وهي أيضا رؤية معرفية في الصميم: لقد تأكدنا من وعي اللحمة القائمة بين معطيات المدرسة الأصولية الحديثة،وبين تراث السلف من حكماء ولغويين ومتكلمين وبلاغيين،فقررنا أن نكتشف المتأخرين في ضوء إرث الماضي،ونقرأ الحاضر من زاوية صيرورته التأريخية،ثم أكدنا وعينا بضرورة وصل الحديث من فكر الأصوليين براهن العصر ومعطياته،فنقرأ ما يُعلم في حجرات مدارس النجف الأشرف في ضوء معاصر،وأكدنا ضرورة التعاطي مع هذه المزاوجة بحذر الباحث الذي يتوجب عليه أن يضع الأمور في نصابها.

وعلى أساس هذا المنهج سنقوم باستصحاب الدرس الأصولي مرتين،مرة نعود به إلى منابعه التأريخية التي لم ينفك مستسقيا منها،وأخرى نتقدم به لنراه في ضوء الراهن المعاصر من أفكار ورؤى. ولكن من قال أن هذه الضرورة المنهجية سوف تسعفنا برؤية إضافية سواء إلى تراث السلف أم إلى معطيات الدرس الأصولي الحديث،إضافة إلى ما يتمثله عقلنا المعاصر من رؤى واجتهادات،فهل لأفكار الماضين وجود غير صيرورتها المعاصرة ؟.

لعل منا من يجنح إلى القول أننا: "نحتاج في هذه القراءة إلى حقيقة ترتبط بطبيعة العلاقة بين التراث – في أي مجال من مجالاته المتعددة – ووعينا المعاصر؛ إذ ليس للتراث وجود مستقل خارج وعينا به،وفهمنا إياه. ووجوده المستقل – إذا صح له هذا الوجود – إنما يتمثل في شكل من أشكال الوجود الفيزيقي العيني الذي يمكن أن يدرك بالحس ويخضع لمقاييس الفراغ المكاني الذي يحتله على رفوف المكتبات في شكل مجلدات مطبوعة أو مخطوطة. وليس هذا الوجود العيني هو ما يعنينا؛ وإنما الذي يعنينا وجوده في معرفتنا وفي وعينا الثقافي،وهذا الوجود في الوعي هو الذي نصفه بعدم الاستقلال ؛ وكيف يوصف التراث بالاستقلال عن الوعي المعاصر،وهو لا يوجد إلا فيه وبه".

هذا الجنوح بالقول ينقلنا إلى الإشكالية المعرفية المزمنة (إشكالية الذات والموضوع) ومن ثم إلى الجدل الدائم بين المثالية والواقعية. وهو اخطر جدل في تاريخ المعرفة الإنسانية عامة،آية ذلك أن (التأويلية) بمدارسها المتنوعة تمثل أوضح مرآة لتجليات هذا الجدل. الذي يتطلب ظرافة وحكمة وصبرا في بناء الرؤية،تتجنب في ضوئها الخيارات العجولة،التي تجر المعرفة إلى أحادية التقدير،وتضيّق دائرة أفق البصيرة في كون ليس له إلا واحد احد،أبدعه متنوعا،متكاثرا،سيالاً،متعدد الأوجه. أجل،فالتأويل ليس عملاً اعتباطياً وليس صيرورة مفارقة إنما ترتبط وجهته بأسس معرفية ورؤى وجودية يتوفر عليها المؤوّل بوصفه وعيا له صيرورة زمانية غير قابعة في العلامات والسمات التي يصار إلى تأويلها،التأويل ليس عملاً ميكانيكا قائما بين حيثيتين،إحداهما النص الصامت والأخرى الدلالة الكائنة في عالم الماهيات،بل التأويل فعل وجودي كائن في وعي المؤول يتفاعل مع معطياته،ويردها ويصدر منها.

لكن المؤوّل يصادر على وجود العلامات ومن الإسراف المثالي الذي أن يعتقد أحد أن العلامات توجد في الأذهان،وتتحقق صيرورتها في الوعي حسب،دون أن يكون لها واقع خلف الذهن والوعي الإنساني. إنها جدلية الذات والموضوع،التي يستدعي الموقف منها أناة الحكماء وحصافة العلماء وإبداع الفلاسفة وفروضهم الجسور.

وأخيرا ينبغي على البحث المعاصر أن يجلي الرؤى والأسس والمصادرات المعرفية الوجودية المضمرة في قراءاته وتأويله، وأن يتثبت في توظيف هذه الرؤى دون الإجحاف بحقها عبر جنوح في النصوص، ومبالغات في الطرح والإذاعة. على أن هذا النمط من الحوار يدخل في دائرة التفاؤل المشروع بان عصرا من التحيز الانتهازي في دائرة العلم ونظرياته قد ولى، وان يكون ((ستالين)) أكثر موضوعية من علماء البلاط في عصره صفحة قد طواها التاريخ! يقولون: أن عالم اللغة السوفيتي ن . ج مار (١٨٦٤ – ١٩٣٤) ذهب إلى إن اللغات ظواهر طبقية، وهي جزء من البنية الفوقية التي تتوافق تغيراتها مع التغيرات في القاعدة الاقتصادية في النظام الاجتماعي للمتكلمين،وبذلك يصاهر النظرية الماركسية والتفسير المادي للتاريخ، وقد سانده – من باب الفطنة وحكمة الاستمرار في الحياة – كثير من العلماء الروس، لكن ((ستالين)) فاجأ الانتهازية العلمية ووعاظ السلاطين، حينما اعترض على نظرية (مار) مشيرا الى أن اللغة لا تعتمد على التنظيم الاقتصادي، فاللغة الروسية كانت صالحة لرأسمالية ما قبل الثورة ولشيوعية ما بعد الثورة ! فأنهى هذا الاعتراض فطنة العلماء الروس وحكمة الانتهازية في اخطر أشكالها !!

الوضع
(٢)
مدخل البحث:

السؤال المركزي في بحث "الوضع" لدى الأصوليين هو عن نشأة الدلالة وطبيعة العلاقة بين الدال والمدلول،(اللفظ والمعنى)،وعن العوامل التي تخلق الدلالة. وعلى وجه الدقة العامل أو العوامل التي تصنع الدلالة الأولى للفظ على معناه،إذ الألفاظ قادرة على التعبير عن أكثر من معنى،بل عن معان لا نهاية لها،ومن ثم قد تعقد الدلالة بين لفظ ومعنى،ثم تمحى هذه الدلالة لتنشئ أخرى،أو تبقى صامدة كدلالة أولية تنشأ في طولها دلالات ثانوية أخرى.

انصبّ البحث في الوضع على تفسير نشأة الدلالة الأولى للألفاظ وطبيعة العلاقة بينها وبين معانيها،وعن المؤشرات التي يتم في ضوئها تحديد الدلالة الوضعية، والقاعدة التي يتكئ عليها الباحثون في إثبات الدلالة الوضعية حينما يأخذون بنظر اعتبارهم التحولات التي تطرأ على الدلالة والتي تفضي إلى الشك في إثبات عقد الدلالة الأولى.

والسؤال عن تفسير الدلالات الأولية للألفاظ على معانيها ينطوي على سؤال ابعد ينصب على نشأة اللغة وكيف استطاع الإنسان أن يوظف الأصوات ويستخدمها كعلامات على المعاني؟ وكيف اهتدى الآدميون إلى اللغة كأداة يستخدمونها في التواصل والتفاهم في ما بينهم،يعبرون من خلالها عما يريدون ويقصدون من معان؟

نعود إلى عنوان البحث (الوضع)، حيث اتخذ المتأخرون منه عنوانا لبحث ما اشرنا إليه من أسئلة،نعم جاء في كلمات المتقدمين من أصوليين وغيرهم ممن تناول البحث عن الدلالة مصطلح الدلالة الوضعية، أي الدلالات الأولية للألفاظ التي يعبر عنها بـ(الدلالة الحقيقية)، مقابل الدلالة الثانوية (المجازية)، التي يجتاز المستخدمون الدلالة الحقيقية ليشكلوا في طولها دلالة ثانية للفظ. والسؤال هنا لماذا الدلالة الوضعية؟ ثم لماذا الوضع؟ إذ من الممكن للباحث أن يدرس سؤال الدلالة الحقيقية دون الإشارة إلى الوضع، ويمكن للباحث في أسئلة الوضع أن يطرحها كما هي،فيسأل عن نشأة اللغة،وسرّ الدلالة،وتنويع الدلالات ... الخ!. يبدو لي أن النص على "الوضع" ( )، وضعية الدلالة تنشأ من الاتفاق العام على أن العلاقة بين اللفظ والمعنى ليست علاقة ذاتية، بل هي علاقة تنشأ جراء الجعل والوضع. إذ طرح في وقت مبكر رأي لم يشكل اتجاها،حتى عرف بصاحبه (عباد بن سليمان الصيمري)، الذي ذهب إلى أن العلاقة بين اللفظ والمعنى علاقة طبيعية ذاتية. وقد أكد متأخرو علماء أصول الفقه رفض هذا الرأي،الذي لا يستند إلى قاعدة. على أن رأيا مماثلا نسب إلى هرقليطس،وذهب نزر يسير من اللغويين الغربيين المحدثين مذهب (عباد) في ذاتية العلاقة بين اللفظ والمعنى. وبعد الاتفاق العام على عرضية العلاقة بين اللفظ والمعنى وأنها لا تقوم بين ذاتي اللفظ والمعنى، بدأ البحث عن العوامل التي تخلق هذه العلاقة والأسباب التي تقف خلف قيامها، وتجاوز السؤال تفسير عقد الدلالة والوضع الذي تنشأ في ضوئه إلى السؤال عن نشوء اللغة وصيرورة الدال دالا،فهل اللغة نشأت جراء تدخل عالم الغيب،فيكون الله تعالى الواضع الأوّل،أم أنها فعل بني البشر واتفاقهم وتواضعهم على الألفاظ دوال للمعاني؟.

ذهب بعض إعلام المتأخرين( )،إلى عدم جدوى البحث في نشأة اللغة وتحديد الواضع الأول؛ مبررا ذلك بعدم وصول العلماء في اللغة والفلسفة والأصول إلى رأي قاطع وقناعة كافية في هذا المجال الذي لا تزال الآراء فيه تخمينية تقريبية،مضافا إلى عدم توقف البحث الأصولي نظريا وعمليا على البحث عن نشأة اللغة وتحديد الواضع الأوّل( )،لكن الآراء في جل مسائل العلوم واشكالياتها لم تصل إلى رأي قاطع وليس لها من اليقين إلا بعض درجاته،على أن عدم الوصول إلى رأي قاطع في قضية من قضايا المعرفة لا يشكل مسوغا لهجرها والإعراض عنها ،بل لعل عدم الوقوف على رأي حاسم في الجواب على الأسئلة يشكل دافعا إضافيا لولوجها ومحاولة الحصول على قناعة تصديقية اقرب إلى الحقيقة.

على أن عدم توقف البحث الأصولي عليها عمليا أو نظرياً أمر يستدعي إعادة النظر فيه. فالأبحاث التي سطرها البحث الأصولي الحديث في تحليل وتفسير الدلالات ،والتي هي في الجوهر أبحاث ميتالغوية (فلسفية)،تتوقف على نظرة وجودية إلى طبيعة العلاقة بين الدوال اللغوية ومدلولاتها (المعاني)،هذه النظرة التي تقودنا إلى الاستفهام عن مصدر ما يكشف من أسرار تكتنف الدوال والإشارات اللغوية.

ثم أن (الرافد) أقر بأن (فهم حقيقة الوضع اللغوي المعاصر يفيدنا في تحديد انطلاقة اللغة ونشأتها عند الإنسان ما دام الاندفاع نحو عملية الوضع والقيام بها أمراً فطرياً عند الإنسان ومقوما لإنسانيته،والأمر الفطري لا يتغير بتغير العصور والحضارات والمجتمعات،فيمكن استكشاف كيفية بداية اللغة وتطورها من خلال تحديد حقيقة الوضع في العصر الحاضر،وهذا يعني في الحد الأدنى إن هناك علاقة نظرية بين فهم حقيقة الوضع الراهن وبين تحديد الواضع الأول. بل أن تحديد الواضع الأول وتفسير عقد الدلالة الوضعية ينطلقان معا من رؤى وجودية واحدة ،إحداها ما جاء في النص المتقدم من إن اللغة قوام وجودي للإنسان وانه جبلة تكوينية.

على أن الاتجاه نحو التوقيف وحصر الواضع بالله تعالى تلخصت فيه نظرية الوضع بمجملها،كما هو مذهب النائيني القادم حديثه،ومن ثم سيكون تناول بحث تحديد مقرر اللغة وواضعها بحثا في تفسير الوضع ذاته. أجل،فبعد أن نكون قد فرغنا من إبطال فرضية العلاقة الذاتية بين اللفظ والمعنى،كما هو المذهب السائد لدى عامة الباحثين،يكون البحث في فرضية "التوقيف" لتفسير نشوء اللغة وتأسيس عقد الوضع،الذي على أساسه